عن الآخر وفي التصديق السلبي نفي امر عن امر فيكون
نقيضه اثبات ذلك الامر للامر الآخر فالمتعلق في التصور وهو
الماهية المجملة لا يحتمل نقيض التصورة المميزة لها عما عداها والمتعلق
في التصديق وهو الموضوع والمحمول لا يحتمل نقيض المميز لهما
عما عداهما فان كان المميز لها الاثبات كان نقيضه النفي وان
كان المميز لها النفي كان نقيضه الاثبات والمراد ان المتعلق
لا يحتمل عند النفس المميزة وقوع النقيض للمميز بدل ذلك المميز
احتمالا وقوعيا بوجه من الوجوه لا في الحال ولا في المآل لمنافاة
الاحتمال للعلم وهذا لا ينافي ان المتعلق باعتبار ذاته محتمل
للنقيض اي لوقوعه لعدم منافاته للعلم فالعلم بان الجبل
الذي نشاهده بحاسة البصر فيما مضى حجرا الآن ولم ينقلب
ذهبا متعلق المميز فيه وهو الجبل لا يحتمل انقلابه ذهبا
عند العالم لان الجزم بكونه حجرا المستند الى موجبه من مشاهدة
حجرا امتناع لتجويز كونه انقلب ذهبا بجويزا وقوعيا وهذا
المعنى وهو عدم احتمالي الجبل لانقلابه ذهبا عند العالم
من وقوعه محال والحاصل ان المراد بعدم احتمال النقيض
عدم تجويز العقل لوقوع النقيض بدله وان كان
المتعلق محتملا للنقيض في نفسه وبهذا المراد يندفع
ما يقال ان الحد غير جامع لخروج العلوم العادية اي
المستندة الى العادة كالعلم المذكور فان متعلق المميز
فيها محتمل للنقيض لكونه امرا ممكنا في نفسه وخرج بقوله
لا يحتمل النقيض الظن والشك والوهم والجهل المركب
والتقليد فان الظن والشك والوهم توجب محلها تمييزا
يحتمل النقيض في الحال فيجامع الظن وقوع النقيض مرجوحا

احتمال ع

ويجامع

ع لا يتأتى ان الجبل ما ذهبا الخ

ويجامع الشك احتمال وقوعه مساويا ويجامع الوهم احتمال
وقوعه راجحا والجهل المركب والتقليد يوجبان تميزا يحتمل
النقيض في المآل اما في الجهل فلان الواقع في نفس الامر خلافه
فيجوز ان يطلع عليه فيما بعد واما في التقليد فلعدم استناده
الى موجب من حس او بديهة او عادة او برهان فيجوز ان
يزول بتشكيك مشكك بل ويحصل بدله اعتقاد النقيض
وهذا المذكور وهو الظن والجهل وما ذكر معهما بخلاف العلم
فانه لا يبقى معه احتمال النقيض لا في الحال لكونه جازما
في المآل لكونه ثابتا باستناده الى موجب من حس او بديهة
او عادة او برهان قال بعض الفضلاء فيه ان اخراج الشك
والوهم من تعريف العلم لا يعرف وجهه بان كلا منهما تصور
والتصور داخل في التعريف بنا على انه لا نقيض له فلا وجه
لاخراجهما بل لا وجه لصحته اصلا واجيب عنه بان كلا من
الشك والوهم من حيث انه تصور للنسبة من حيث هي هي
لا نقيض له وبهذا الاعتبار داخلان في العلم واما باعتبار
انه يلاحظ في كل منهما النسبة مع واحد من النفي والاثبات
على سبيل التجويز المساوي او المرجوح ولهذا يحصل التردد
والاضطراب فله نقيض فان النسبة من حيث يتعلق بها
الاثبات تناقض نفسها من حيث يتعلق بها النفي وبهما بهذا
الاعتبار خارجان عن العلم فتحصل من هذا الذي تقرر ان
العلم امر قائم بالنفس يوجب لها امرا اخر به تميز النفس الشيء
عما عداه بحيث لا يحتمل ذلك الشيء نقيض الامر الآخر ويرد
عليه امور الاول انه يلزم عليه ان لا يكون العلم نفس الصورة
في التصور والنفي والاثبات في التصديق بل ما يوجبهما مثلا
لا يكون العلم بالانسان نفس صورته الحاصلة عند النفس بل